



UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME

Programme des Nations Unies pour l'environnement

Programa de las Naciones Unidas para el Medio Ambiente

Программа Организации Объединенных Наций по окружающей среде

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

联合国环境规划署



محظور حتى 11:00 ص بالتوقيت الصيفي البريطاني (10:00 ص بتوقيت جرينتش)، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

تقرير بيئي صادر عن الأمم المتحدة يقول إنه يجب أن يتخذ العالم إجراءً عاجلاً لخفض نسبة 25% إضافية من الانبعاثات المتوقعة لعام 2030

- لا يزال العالم متجهًا نحو ارتفاع في درجات الحرارة بمقدار 2.9 إلى 3.4°م خلال هذا القرن، حتى مع تعهدات باريس.
 - سوف تفوق الانبعاثات في عام 2030 المستويات المطلوبة للحد من الاحترار العالمي إلى ما دون 2°م بمقدار 12 إلى 14 مليار طن.
 - تتضمن الفرص الإجراءات المحسنة قبل عام 2020 والتي تستند إلى تعهدات كانكون، وكفاءة الطاقة الفعالة من حيث التكلفة، والحث على اتخاذ إجراءات من قبل المدن والشركات والمجتمع المدني.
- لندن، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 – صرح اليوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أثناء إصداره تقرير فجوة الانبعاثات السنوي، أنه يجب على العالم أن يزيد من طموحه بصورة عاجلة وضخمة لخفض ما يقرب من ربع انبعاثات غازات الدفيئة المتوقعة لعام 2030، لكي يكون لديه أي أمل في الحد من ظاهرة تغير المناخ الخطيرة.

ويخلص التقرير، الذي يُنشر قبل يوم واحد من دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ، إلى أنه من المتوقع أن تصل انبعاثات عام 2030 إلى ما بين 54 و56 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون – وهو ما يزيد كثيرًا عن مستوى 42 مليار طن المطلوب لكي تظل هناك فرصة للحد من الاحترار العالمي إلى ما دون 2°م لهذا القرن.

يكافئ المليار طن الواحد كم الانبعاثات تقريبًا التي يولدها النقل في الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك النقل الجوي) على مدار عام.

يتفق العلماء على أن الحد من الاحترار العالمي إلى ما دون 2°م لهذا القرن (بالمقارنة بمستويات ما قبل عصر الصناعة)، سوف يؤدي إلى خفض احتمال حدوث المزيد من العواصف الأكثر حدة ومواسم الجفاف الطويلة وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الآثار المناخية. وحتى في حالة الوصول إلى الهدف الأدنى المتمثل في 1.5°م، فإن هذا سيقبل من الآثار، ولكنه لن يقضي عليها.

سوف تضع انبعاثات عام 2030 المتوقعة العالم على مسار يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.9 إلى 3.4°م هذا القرن، حتى في حال تنفيذ تعهدات باريس بالكامل. ومن المحتمل أن يؤدي الانتظار ليضع سنوات أخرى قبل زيادة الطموح إلى تضيق فرص تحقيق هدف الـ1.5°م، وزيادة الارتباط بالتكنولوجيات التي تستخدم الكربون بكثافة، وزيادة تكلفة تحول العالم بعد ذلك إلى الانبعاثات المنخفضة.

وقال إريك سولهم، رئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة "إننا نتحرك في الاتجاه الصحيح: سوف يؤدي اتفاق باريس إلى إبطاء تغير المناخ، وكذلك الحال بالنسبة لتعديل كيغالي والذي يهدف إلى خفض انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية، كلاهما شهد التزامًا قويًا، ولكن لا يزال غير كافٍ إذا أردنا أن نحافظ على فرصة تجنب تغير المناخ الخطير".

وأضاف: "إذا لم نبدأ في اتخاذ إجراءات إضافية اليوم، تبدأ من اجتماع المناخ القادم في مراكش، فسوف نندم على المأساة الإنسانية التي كان يمكن تجنبها. وسوف تذكّرنا الأعداد المتزايدة من اللاجئين بسبب المناخ والذين يعترضهم الجوع والفقر والمرض والنزاعات، بصورة مستمرة، بفشلنا في الإنجاز. يكشف العلم لنا ضرورة التحرك على نحو أسرع بكثير".

تأكدت الحاجة لاتخاذ الإجراءات العاجلة نظرًا لأن عام 2015 كان أكثر الأعوام حرارةً منذ بدء تسجيل درجات الحرارة حديثًا. والاتجاه مستمر، حيث كانت السنة الأولى من عام 2016 جميعها أكثر الشهور المسجلة حرارة على الإطلاق. إلا أن الانبعاثات أخذت في التزايد، كما يقول التقرير.

يهدف تعديل كيغالي الذي أُدخل على بروتوكول مونتريال الذي استضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي اتفق عليه في الشهر الماضي، إلى خفض استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية. وتشير الدراسات الأولية إلى أن هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قدره 0.5 درجة إضافية إذا نُفذَ بالكامل، رغم أن الانبعاثات لن تبدأ في الانخفاض بمعدل كبير حتى عام 2025.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن مجموعة العشرين تعتبر جميعها في طريقها إلى الوفاء بتعهدات كانكون المناخية لعام 2020، إلا أن هذه التعهدات ليست طموحة بما يكفي لإنشاء نقطة لبدء تحقق الطموح الكافي لكي تتسق مع أهداف درجات الحرارة المدرجة في اتفاق باريس.

وبالرغم من ذلك، فإن تقرير الفجوة يقدم تقييماً للتقنيات والفرص اللازمة لتحقيق الانخفاضات الإضافية المطلوبة، من خلال الجهات الفاعلة غير الحكومية، والتعجيل بكفاءة الطاقة والمزج مع أهداف التنمية المستدامة.

يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية (القطاع الخاص والمدن والأقاليم وغيرها من الجهات الفاعلة دون الوطنية مثل مجموعات المواطنين) أن تخفض عدة مليارات من الأطنان من الفجوة بحلول عام 2030 في مجالات مثل الزراعة والنقل، بشرط أن تحقق المبادرات العديدة أهدافها وألا تحل محل إجراءات أخرى.

تعد كفاءة الطاقة أحد المجالات الأخرى التي يمكن أن يؤدي الاستثمار فيها إلى مكاسب أكبر. فقد زادت الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة بمقدار 6% وصولاً إلى 221 مليار دولار أمريكي في عام 2015، مما يشر إلى أن الإجراءات تتم بالفعل.

تُظهر الدراسات أنه لكل استثمار يتراوح بين 20 و100 دولار أمريكي لكل طن من ثاني أكسيد الكربون، تبلغ إمكانية خفض الانبعاثات الناتجة عن كفاءة الطاقة حتى 2030 (بالمليار طن) 5.9 للمباني و4.1 للصناعة و2.1 للنقل.

ويوضح تقرير جديد صادر عن تحالف المليار طن أن مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي نُفذت في البلدان النامية ما بين عامي 2005 و2015 سوف تخفض الانبعاثات بمقدار نصف مليار طن تقريباً بحلول عام 2020، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها البلدان التي ليس لديها تعهدات كانكون على المستوى الرسمي.

وقال السيد بورغ بريندي وزير خارجية النرويج " إن المشاريع المدعومة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة تسهم إسهاماً كبيراً في الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري " وأضاف السيد بورغ " وبفضل العمل الذي يقوم به التحالف فيمكننا قياس أثر هذه المشاريع والإبلاغ عنها لنرى إلى أي مدى يمكننا الوصول إلى الهدف المتعلق بالمناخ. وهذه هي الطريقة التي يهدف التحالف إلى إلهام جميع البلدان في العالم لزيادة العمل والطموح بشأن تغيير المناخ من خلال قطاع الطاقة

وأخيراً، فإن تغيير المناخ يرتبط ارتباطاً متشعباً بأهداف التنمية المستدامة. وقد تؤدي الآثار المبكرة لتغيير المناخ إلى تقويض قدرتنا على تحقيق أهداف عام 2030، وسيكون لفشلنا في تحقيق هدف اتخاذ إجراءات من أجل تغيير المناخ تداعيات أكبر على الحفاظ على التقدم في مجال التنمية لما بعد عام 2030.

سوف يعتمد التنفيذ الناجح لاتفاق باريس وجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة على قدرة الحكومات الوطنية على وضع أهداف وطنية تخدم كلاً منهما وتستغل الفرص المشتركة.

ملاحظات للمحررين

يمكن تنزيل تقرير فجوة الانبعاثات، وتقرير تحالف المليار طن وتحليل موجز لتعهدات مجموعة العشرين في كانكون من هنا بمجرد انتهاء الحظر.

للمزيد من المعلومات والتنسيق على إجراءات المقابلات، يرجى التواصل مع:

شيرين زوربا، رئيسية السياسات العلمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، shereen.zorba@unep.org، +254 788 526000، سكايب: [shereen.zorba](https://www.skype.com/user/shereen.zorba)

مايكل لوغان، مسؤول الأخبار والإعلام، برنامج الأمم المتحدة للبيئة unepnewsdesk@unep.org، +254 725 939620